

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة الواحدة والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط، 28-30 يونيو 2022)

الوثيقة رقم (4)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(د.ع 109-فبراير 2022)

وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة

(20-21 ديسمبر 2021)

"المعنية بها المنظمة"

الوثيقة رقم (4)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(د.ع 109 - فبراير 2022)

وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة

(20-21 ديسمبر 2021)

"المعنية بها المنظمة"

تنفيذاً للفقرة (1) من البند الحادي عشر من توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعتمدة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2026 (د.ع 94 - القاهرة، 2014/9/11) التي تنص على :

>>1- على المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة تبصير أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة قبل اجتماعات المجالس التشريعية بفترة كافية وتوضيح دور الأمانة العامة للجامعة في هذه الاجتماعات<<

يسر المدير العام للمنظمة أن يعرض على مجلسكم الموقر قرارات الدورة العادية (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (فبراير 2021) وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (ديسمبر 2021) ذات الصلة بالمنظمة، وتقوم الإدارة العامة بمتابعة تنفيذ ما يخصها من هذه القرارات والتوصيات.

والمنظمة ملتزمة بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والأمر معروض على المجلس الموقر للإطلاع.

عادل صقر الصقر

المدير العام

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 109 - فبراير 2022)
وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (20-21 ديسمبر 2021)
"المعنية بها المنظمة"

أولاً - قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 109 - فبراير 2022) :

البند الثاني - الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة :

أصدر المجلس القرار رقم 2325 ، الذي ينص في أولاً (الفقرات 1، 2، 3، 5، 7، 9، 12، 18، 22) على :

أولاً - التأكيد على الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التالية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31) :

1. تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
2. تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (30) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
3. تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية (الجمهورية اللبنانية، 2019/1/20).
5. تقرير حول التقدم المحرز لاستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
7. الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.
9. مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي.
12. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.
18. إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
22. إعلان الرياض بعنوان "الآثار المتباينة لجائحة كوفيد-19 : رسم مسارات التعافي في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشة في الأوبئة والأزمات"، والصادر عن مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية، ومنتدى برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (MOST) لوزراء الشؤون الاجتماعية العربي (ديسمبر / كانون أول 2021).

**البند الثالث - متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية
(الجمهورية اللبنانية، 2019/1/20)
والتحضير للقمة في دورتها الخامسة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2023) :**

أصدر المجلس القرار رقم 2326 الذي ينص على :

1. الترحيب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لتنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة التي عقدت في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.
2. تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ مقررات القمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وإعداد تقرير في هذا الشأن يتم رفعه إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
3. تكليف الأمانة العامة بالتواصل والتنسيق مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية (رئاسة الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية)، وذلك للإعداد والتحضير الجيد والفعال لأعمال الدورة الخامسة للقمة المقرر انعقادها في العاصمة الموريتانية نواكشوط، وموافاة الدول الأعضاء بالمستجدات أولاً بأول.
4. دعوة اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية إلى عقد اجتماعاتها كلما دعت الحاجة لذلك، وتكليف الأمانة العامة بتقديم تقارير بالمستجدات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند الرابع - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي :

أصدر المجلس القرار رقم 2327 الذي ينص في أولاً - 2 منه، على :

أولاً - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

2- قواعد المنشأ التفصيلية العربية :

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (6) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، يومي 2021/9/7-6، والاجتماع (7) للجنة، يومي 2021/12/6-5.

ب- الموافقة على قاعدة الفصل (22)، وقاعدة البند (2209) وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع (6) للجنة الفنية لقواعد المنشأ، وتكليف الأمانة العامة بإعادة تعميم كتيب قواعد المنشأ العربية التفصيلية على الدول الأعضاء، بعد تحديثه.

ج- الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تهيئة بنيتها التحتية والتشريعية اللازمة لإصدار وتبادل شهادات المنشأ إلكترونياً، والمضي قدماً في هذا الخصوص.

د- الموافقة على دليل المستخدم لقواعد المنشأ العربية، وتكليف الأمانة العامة بطباعته وتعميمه على الدول الأعضاء.

البند الحادي عشر - الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك :

أصدر المجلس القرار رقم 2334 الذي ينص في الفقرة ثانياً منه، على :

ثانياً - إلزام المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة بتنفيذ أحكام المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية، وفي حال عدم الالتزام بذلك يطبق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1802) (د.ع 48 بتاريخ 2009/9/03).

البند الرابع عشر - تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان :

أصدر المجلس القرار رقم 2330 الذي ينص في الفقرة ثانياً منه، على :

ثانياً - اللجان :

- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة، 2021/12/21-20) باستثناء الفقرة الثامنة من البند الأول من هذه التوصيات (أولاً : التوصيات العامة)، مع التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بالأنظمة الأساسية الموحدة.

- تقرير وقرارات الدورة (52) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (الرياض، 2022/1/26-24).

ثانياً - توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة، 20-21/12/2021) :

اتخذ اجتماع اللجنة عدد من التوصيات التي تتعلق بمؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات العربية المتخصصة، وفيما يلي أهم التوصيات :

البند الأول - تقارير هيئات الرقابة المالية للمنظمات العربية المتخصصة المعنية :

أوصى اجتماع اللجنة بـ :

أولاً - التوصيات العامة : (الفقرة 1، 3، 6، 7، 9، 10)

1. التأكيد على المنظمات العربية ومجالسها التشريعية والتنفيذية على أن تقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية تقارير محصنة ولا يمكن تغييرها أو تعديلها، وأن الجهة الوحيدة المعنية بذلك هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.

3. التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2259 في الدورة (104) بتاريخ 2019/9/5 الذي ينص على "التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة بمخاطبة الجهات الممثلة للدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حصراً عند طلب تسمية مرشحين لعضوية هيئات الرقابة المالية والإدارية".

6. على المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بتنفيذ كافة توصيات هيئات الرقابة المالية والإدارية التي تتوافق مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة واللوائح الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7. التأكيد على المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة عدم اتخاذ أية قرارات أو إجراءات تتعارض مع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

9. على المنظمات العربية المتخصصة التي لم تقدم تقارير هيئات الرقابة الإدارية والمالية للأعوام المالية 2019 و2020 تقديمها للدورة القادمة للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمقرر عقدها في يوليو 2022.

10. التأكيد على الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك باعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي السلطة العليا للمنظمات العربية المتخصصة والمشرف على حسن القيام بأدائها.

ثانياً- التوصيات الخاصة بكل منظمة :

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين :

1. ضرورة مواصلة بذل الجهود واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة مع الجهات المعنية لتنفيذ توصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية الواردة بالتقارير السابقة والتي ما زالت قائمة.
2. استمرار بذل الجهود لاستقطاب المزيد من الموارد الذاتية لدعم برنامج عمل المنظمة وضمان سير أعمالها.
3. تحري الدقة عند تقدير الاعتمادات بالموازنة السنوية بالمنظمة.
4. تعزيز دور المكتب الإقليمي التابع للمنظمة من خلال عقد مزيد من الفعاليات (المشاريع والورش) لإمكانية تحقيق زيادة في التمويل الذاتي للمنظمة من خلاله.
5. إيجاد حل لإنشاء مقر للمنظمة ومخاطبة الجهات المسؤولة وحث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها السنوية والمتأخرات، حتى يمكن إنشاء مقر للمنظمة مما يساهم في تعزيز ميزانية المنظمة لمواجهة الالتزامات الحتمية.